المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

17 et 18/01/2015

8981/18

صارم الفاسي الفهري: التظاهرة فرصة لإبراز تطور وانفتاح الفن السابع المغربي

13 مخرجا مغربيا في دورة السينما المغربية المعاصرة وحقوق الإنسان ببرشلونة

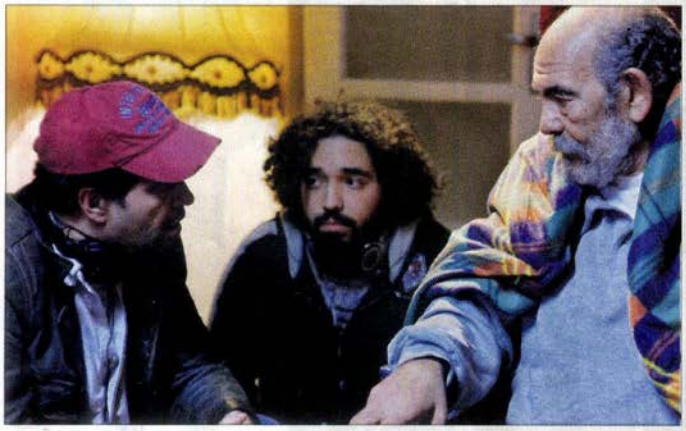

تتواصل إلى غاية 29 يناير الجاري، بمقر الخزانة السينمائية الكاطالونية ببرشلونة فعاليات دورة السينما المغربية المعاصرة وحقوق الإنسان بعرض عدد من الأشرطة الاجتماعية والوثائقية من ضمنها أفلام لـ13 مخرجا مغربيا من بينهم نور الدين الخماري، ونرجس النجار، وفوزي بنسعيدي، وليلى كيلاني ومحمد عسلي، ونبيل عيوش، وعادل الفاضلي.

وتهدف الدورة السينمائية إلى تصحيح التصورات النمطية حول مختلف مناحي الحياة في المغرب، والتعريف بالفن السينمائي المغربي الجديد، خاصة التيارات السينمائية الهادفة التي برزت بشكل قوي، خلال التسعينيات من القرن الماضي، التي تعبر عن التزام واضح بمجال حقوق الإنسان.

وستنظم في إطار هذه الدورة، التي يديرها الكاتب المغربي العربي الحارثي، ورشات عمل ومناقشات بحضور المخرجين نرجس نجار، ونور الدين لخماري، والممثلة مرجانة العلوي.

وفي حديثه عن هذه الأيام السينمائية، التي ساهم في تنظيمها، بالإضافة إلى الخزانة السينمائية الكاطالونية، المجلس الوطني لحقوق الإنسان وجمعية الفن والكرامة (أرتدا)، بالتعاون مع سفارة المغرب في إسبانيا والمركز السينمائي المغربي، قال صارم الفاسي الفهري، المدير العام للمركز السينمائي المغربي، إن المركز بدعمه للمهرجانات والدورات السينمائية المقامة في المغرب وخارجه، يؤكد أهمية الفن السابع في التعريف بالمغرب وبقضاياه المصيرية، وكذا بموروثه الثقافي والإنساني.

واعتبر الفهري أن دعم المركز السينمائي المغربي لمثل هذه التظاهرات يعكس انخراط المؤسسة في المسلسل التنموي الشامل، الذي تشهده المملكة على كافة الأصعدة.

وأوضح أن هذه التظاهرة تشكل فرصة لإبراز تطور وانفتاح الفن السابع المغربي، خلال العقد الأخير، مشيرا إلى أن السينما المغربية تتناول مواضيع مختلفة، تجسد واقع وتطور المجتمع المغربي، ومنها قضايا حقوق الإنسان، التي شهدت تطورا كبيرا باعتراف الجميع.

وخلص إلى أن الأيام السينمائية المغربية ببرشلونة تشهد نجاحا باهرا بالنظر إلى الحضور المكثف والمتميز، الذي تعرفه مختلف فقرات هذه الدورة الهادفة إلى إطلاع الجمهور الإسباني على جديد الفن السابع المغربي، والتحولات الكبرى التي يشهدها منذ أزيد من عقد ونصف من الزمن، من خلال عروض وحلقات نقاش حول السينما المغربية ينشطها مهنيون مغاربة وإسبان.

يذكر أن اليوم الثاني من الدورة، التي انطلقت فعالياتها يوم الثلاثاء المنصرم، بمقر الخزانة السينمائية ببرشلونة، عرض شريطين سينمائيين الأول قصير بعنوان «حياة قصيرة» لعادل الفاضلي، ويحكي حياة طفل «مشؤوم» في خضم التحولات التي يشهدها المغرب والعالم، والثاني طويل يحمل عنوان «زيرو» لنور الدين الخماري، ويحكي قصة مفتش شرطة ملقب بـ«زيرو» يعيش حياة مليئة بالصراعات والمشاكل الناتجة عن ظروف اجتماعية ومادية قاسية ستجعل منه شخصية سلبية وعنيدة، ما يؤثر على مستقبله المهني، إذ يتعامل معه رئيسه في العمل (عزيز داداس) باستخفاف، ويكلفه بمهمة روتينية، من خلال تدوين محاضر الشكايات، كما يتعامل معه والده (محمد مجد) المقعد بعنف وازدراء ما يولد لديه حقدا يدفعه للخروج عن القانون.

تعرض الدورة مجموعة من الأفلام الاجتماعية والوثائقية لنور الدين الخماري وفوزي بنسعيدي وليلى كيلاني ونبيل عيوش

بالتعاون مع صديقته «ميمي»، يبدأ في استغلال الباحثين عن اللذة، كنوع من الانتقام من المجتمع الذي ظلمه، لكن ضميره يصحو بعد تحريره مذكرة بالبحث عن قاصر تعرضت للاستغلال الجنسي من طرف مافيا للدعارة الراقية تضم رجال شرطة فاسدين وقضاة، فيقرر الخروج من عالم الفساد الذي يتخبط فيه، خصوصا بعد وفاة والده ولقائه بطبيبة أيقظت مشاعر الحب بداخله.

وتلتقي شخصيات الفيلم الرئيسية «أمين الزيرو» يونس بواب، وصديقته «ميمي» زينب سمارة، ووالده المقعد محمد مجد، في علاقاتها وهواجسها وضياعها وانزلاقها في متاهة البؤس اليومي والشقاء الحاد، نتيجة الظلم والإخفاق في الاندماج.

ويعكس توغل الفيلم في ليل الدارالبيضاء وعوالمها السفلى، بتناقضاتها، وتمزقات ناسها وخيباتهم المدوية، وفاء من لخماري لأسلوبه الذي ظهر جليا في «كازانيكرا».

وفي هذا السياق، يقول لخماري في تصريح لـ«المغربية» إن موضوع الفيلم يتماشى مع قناعاته الفكرية، خصوصا أنه يطمح إلى وضع اللبنات الأولى لأسلوب سينمائي خاص بنورالدين لخماري، الذي اختار الغوص في غياهب «الفيلم الأسود» بتقنيات تحمل كل توابل سينما التشويق، خاصة على مستوى المونتاج، والتمويه على مستوى السرد الحكائي، إضافة إلى زوايا النظر، والجوانب السيكوباتية والنفسية للشخصيات.

ـــــسان في مملكة الحسن الثاني

يوم دخل فرنسوا ميتران على خط حقوق الإنـــــ

25/82/80

من مكر الصدف أنه حينما وصل الاشتراكيون إلى الحكم في فرنسا، خصوصا على عهد الرئيس فرانسوا هولاند، كان مغرب الحسن الثاني يعيش سنوات القمع السياسي الذي كان ضحيته الآلاف من مناضلي الحركة الاتحادية واليسار عموما. وهو المسلسل الذي بلغت ذروته يوم 20 يونيو 1981، بعد الإضراب العام الذي دعت إليه الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، والذي خلف عشرات القتلى في الدارالبيضاء، وكذا الآلاف من المعتقلين على امتداد المغرب، أولئك الذين سماهم وزير الداخلية وقتها ادريس البصري في خطابه الشهير بـ«مناضلي كوميرة»، مع ما رافق ذلك من منع صحف اليسار، واعتقال قادة الحزب والنقابة حيث انطلقت محاكمات ماراطونية في كل محاكم المغرب صدرت عنها أحكام ضد العشرات من مناضلي اليسار. وهو ما يعني أنه، بعد شهر ونصف من وصول فرانسوا ميتران إلى قصر الإليزي، كان حلفاء حزبه المغاربة في السجون. وكان لهذا الحراك المغربي القوي والحي صدى هائل في كل وسائل الإعلام الفرنسية، بل إنه كان موضوع اهتمام خاص من قبل الرأي العام الفرنسي.

سيتضاعف هذا القمع أكثر في خريف 1981، بعد المحاكمة الشهيرة للزعيم الإتحادي عبد الرحيم بوعبيد، وعدد من أعضاء المكتب السياسي للإتحاد، إثر البلاغ الشهير الرافض لقبول مبدأ الإستفتاء حول الصحراء المغربية بمؤتمر القمة الإفريقي بنيروبي، والذي تقدم به الملك الراحل. والحصيلة هي أن نظام الحسن الثاني سيحكم على صديق ميتران، عبد الرحيم بوعبيد بالسجن سنة نافذة، في سجن ميسور.

لقد عاش مغرب الحسن الثاني أكبر أزماته مع فرنسا على عهد رؤساء اليسار وفي مقدمتهم فرانسوا ميتران. والذي كانت مرحلته مؤطرة بظروف خاصة من الجهتين المغربية والفرنسية.

فحينما فاز الزعيم الإشتراكي الفرنسي فرانسوا ميتران في 10 ماي 1981 برئاسة فرنسا، بعد محاولات عدة سابقة لم يحقق فيها فوزا يذكر، كان ذلك تتويجا لتوحّد صفوف اليسار الفرنسي، في المؤتمر الشهير لأميان، والذي برز فيه ميتران كزعيم لليسار يحمل مشروعا سياسيا واضحا، تجميعيا وجريئا. مثلما برزت فيه زعامات جديدة لحزب الوردة الفرنسي، كانت السّد الحاسم لميتران، من عيار الثلاثي «جاك دولور»، «بيير موروا»، و«ميشال روكار»، والنقابي «بيير بيريغوفوا». إضافة إلى فريق من القيادات الشابة من عيار «بيير جوكس»، وروﻻن فابيوس» وليونيل جوسبان»، وهي القيادات التي كانت على علاقة وثيقة باليسار المغربي، في إطار الأممية الإشتراكية، خاصة مع قيادات الإتحاد الإشتراكي بزعامة الراحل، عبد الرحيم بوعبيد، ومع جناحه النقابي ضمن المركزية النقابية الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

في حين ظل نفس نظام الحكم في المغرب يتميز بعلاقات خاصة مع الرؤساء الفرنسيين القادمين من اليمين، خاصة على عهد جاك شيراك، ونيكولا ساركوزي، وقبلهما جيسكار ديستان.

على عهد ميتران، كان لابد للوضع السياسي في المغرب أن يشغل اهتمام الرئيس الفرنسي، الذي سيشكل الوضع الحقوقي في نظام الحسن الثاني واحدا من الملفات التي فتحها وهو يقوم بزيارته للمغرب. بل إن تلك الزيارة لم تكن فقط زيارة نقد سياسي، بل كانت حاملة لحلول مساعدة على فك الأزمة المجتمعية الخانقة اقتصاديا بالمغرب، والتي كانت سببا في أحداث الدارالبيضاء سنة 1981 بعد الزيادة الصاروخية في مواد الإستهلاك الرئيسية. لذلك كانت المشاريع المالية التي وقعت بين المغرب وفرنسا خلال تلك الزيارة، من أبرز ما تركه ميتران في المغرب. وكانت الرسالة السياسية الواضحة التي أرادها الرئيس الفرنسي أن تصل وقتها للمغرب، هي أن نظام الحسن الثاني كان عليه أن يغير من استراتيجيته التدبيرية داخليا، سياسيا واقتصاديا وحقوقيا بالإنفتاح على القوى الحية في المجتمع، وإطلاق الحريات النقابية والطلابية والإعلامية، لتجاوز الحصار السياسي والنفق الذي يهدد المغرب. وكانت أهم تلك الأوراق مرتبطة بملف حقوق الإنسان وملف المعتقلين السياسيين والمنفيين، وأيضا ملف المختطفين ومجهولي المصير. وكانت قوة ذلك الضغط، قد بلغت درجة جعلت صورة المغرب سلبية جدا على المستوى العالمي في كافة المحافل والمنظمات الدولية. وأصبح النظام المغربي، سياسيا، يصنف كنظام قمعي استبدادي. ومع توالي السنوات، كانت مواقف باريس أكثر تشددا. وكان المشهد الإعلامي والحقوقي الفرنسي يتابع ويفضح حلقات مسلسل الخروقات بالمغرب، فيما كانت وزارة الداخلية، على عهد الراحل ادريس البصري تكتفي بشحذ المغاربة، بالإكراه، للتعبير عن رفضهم لمواقف باريس تلك. وبلغ الأمر دروته بعد صدور كتاب جيل بيرو الشهير «صديقنا الملك» الذي أصبح قضية دولة، وتسبب في أزمة حقيقية بين قصر الإليزي ونظام الحسن الثاني.

انتظرنا سنة 1994 مع صدور العفو الملكي العام على المعتقلين السياسيين والمنفيين والنقابيين والطلبة، وتاسيس النواة البكر للمجلس الإستشاري لحقوق الإنسان، وتأسيس المجلس الوطني للشباب والمستقبل كإطار لبلورة حلول ناجعة للأزمة الإقتصادية والإجتماعية الخانقة بالمغرب، ليقتنع أخيرا نظام الحسن الثاني بقيمة تلك الرسائل التي أرادها فرانسوا ميتران. علما أنه كانت للراحل ميتران علاقة خاصة مع المغرب، فهو مطلع على الملف المغاربي بشكل جيد منذ أربعينيات القرن العشرين لدرجة أنه قدم استقالته احتجاجا على نفي محمد الخامس من حكومة أنطوان بيني سنة 1953، وكان وراء إصدار البيان الشهير بـ«بيان من أجل فرنسا والمغرب العربي» الذي وقعه معه كبار مفكري فرنسا وأدبائها من طينة «ألبير كامو»، و«جون بول سارتر»، و«لوي فالون» و«ألان سافاري».

بين ثمانينيات ميتران والحسن الثاني، والآن مع وجود فرانسوا هولاند ومحمد السادس، راهن الكثيرون على أن يشكل الاقتصاد المحرك الأساسي للعلاقة بين البلدين، اللذين حكمت عليهما ظروف الاستعمار أن يتعايشا، خصوصا وأن ساركوز ثبت، قبل أن يغادر قصر الإيليزي في 2012، أقدام الفرنسيين في أكثر من قطاع صناعي وتجاري وسياحي أيضا.

لكن يبدو أن رياح الاختلاف هبت ولا تزال على العلاقة بين مملكة محمد السادس وجمهورية الاشتراكي فرانسوا هولاند. وهي رياح تزيد يوما عن يوم.

Conseil national des droits de l'Homme

EL ASSIMA Post العاصمة
مدير النشر: علي ليلي ■ العدد: 33 ■ الإثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013 يومية شاملة ■ ملف العدد

حملة وطنية تحت شعار «المناصفة حقي، فين الإرادة...؟»

382/2

الرباط: العاصمة بوست

أعلن، أمس (الجمعة) بالدار البيضاء، عن إطلاق حملة وطنية تواصلية تحت شعار "المناصفة حقي، فين الإرادة...؟" بشراكة بين المعهد العربي لحقوق الإنسان والحركة من أجل ديمقراطية المناصفة، بهدف تعزيز المشاركة السياسية للمرأة المغربية، وتفعيل كافة المقتضيات الوطنية والدولية المتعلقة بإقرار المساواة وتفعيل المناصفة.

وفي هذا الصدد، أكدت شميسة رياحة، رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء، ومنسقة البرنامج الإقليمي لتعزيز المشاركة السياسية للنساء داخل الأحزاب والنقابات، وفق ما نقلته (و م ع)، أن هذه الحملة تأتي في سياق الخطوات الترافعية التي تقوم بها الحركة النسائية المغربية من أجل كحق لا ينفصل عن المنظومة الشمولية لحقوق الإنسان، إلى مرحلة التنزيل والتفعيل والوفاء بكافة الالتزامات الدستورية والأممية المرتبطة بها.

وأضافت أن هذه المبادرة تستند إلى دراسة تم إنجازها داخل الأحزاب والنقابات الوطنية كفضاءات معنية بالدرجة الأولى بمسألة التمكين السياسي للمرأة المغربية بهدف رصد الواقع، وتشخيص أبرز المعيقات التي تحول دون الرفع من مستوى التمثيلية السياسية للنساء وولوجهن إلى مراكز القرار.

وأفادت أن الدراسة أظهرت أن هناك ضعفا ملموسا على مستوى هذه المؤسسات في ما يتعلق بإدماج مقاربة النوع، وتعزيز اشتغال وترافع الحركة النسائية بخصوص القضايا التي تهم المناصفة والتمثيلية السياسية يبرز نضج هذه الحركة، وقدرتها على ابتكار أساليب جديدة في الدفاع عن حق المرأة في ولوج مراكز القرار، وتوسيع دائرة الرامي إلى ضمان مواطنة كاملة للمرأة وأحقيتها بالمشاركة في العمل السياسي.

وبعد أن استعرضت جملة من الآليات التي سيتم الاعتماد عليها في هذه الحملة لتعبئة مجموع المعنيين بقضية المشاركة السياسية للمرأة وفق مقاربة تشاركية، خلصت إلى أن طريقة اشتغال وترافع الحركة النسائية بخصوص القضايا التي تهم المناصفة والتمثيلية السياسية يبرز نضج هذه الحركة، وقدرتها على ابتكار أساليب جديدة في الدفاع عن حق المرأة في ولوج مراكز القرار، وتوسيع دائرة مشاركتها السياسية.

ومن جهتها، أبرزت خديجة الرياح، عن الحركة من أجل ديمقراطية المناصفة، أن الحملة التواصلية، التي ستستمر إلى غاية شهر يوليوز المقبل، تندرج ضمن برنامج إقليمي يهدف إلى تعزيز المشاركة السياسية للنساء في الأحزاب والنقابات، وفي جميع المؤسسات المنتخبة، خاصة وأن هذه الأخيرة تشكل قاعدة أساسية لتفعيل المواطنة وترسيخ قيم الديمقراطية وتطوير الحكامة الجيدة والتنمية المستدامة، علاوة على أنها تأتي في سياق سياسي يتميز بالاستعداد للانتخابات الجماعية، ومناقشة القوانين التنظيمية المرتبطة بالجهات والعمالات والأقاليم والجماعات.

وشددت بالمناسبة، على أهمية تضمين المناصفة في جميع النصوص القانونية المؤطرة للجماعات الترابية، وعلى رأسها القانون التنظيمي المتعلق بانتخاب أعضاء الجماعات الترابية (11-59)، مطالبة بفتح نقاش معمق وشامل من أجل بلورة قوانين انتخابية ضامنة لتفعيل مبدأ المناصفة خلال الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، وتعزيز دور المرأة في العمل السياسي.

وذكرت أنه تمت برمجة عدد من اللقاءات لمناقشة الوسائل والمقترحات التي يجب اعتمادها لإنجاح هذه الحملة على الصعيد الوطني، إلى جانب لقاءات تواصلية مع الأحزاب والنقابات بخصوص تفعيل لجن المناصفة وتكافؤ الفرص، والدور الذي يمكن أن تضطلع به هذه الهيآت لإخراج قانون 11-59.

وسيتم خلال هذه الحملة بث مجموعة من الوصلات التوعوية عبر وسائل الإعلام للفت انتباه الرأي العام الوطني لأهمية ترسيخ المساواة وإقرار المناصفة داخل المجتمع، وخلق إجماع وطني بخصوص أولويتها.